

المدة النيابية الأولى  
الدورة التشريعية الرابعة 2017-2018



الجمهورية التونسية  
مجلس نواب الشعب

## تقرير اللجنة الانتخابية

حول إعادة فتح باب ترشيحات الكتل النيابية

لعضوية المحكمة الدستورية

جوان 2018

## تقرير اللجنة الانتخابية حول

### اعادة فتح ترشيحات الكتل النيابية لعضوية المحكمة الدستورية

السيد رئيس مجلس نواب الشعب ونائبه،

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب،

تتشرف اللجنة الانتخابية بأن تعرض عليكم تقريرها بخصوص نتائج أعمالها حول ترشيحات الكتل النيابية لعضوية المحكمة الدستورية.

#### أ. التقديم:

ينص الفصل 10 من القانون الأساسي عدد 50 لسنة 2015 المؤرخ في 3 ديسمبر 2015 المتعلق بالمحكمة الدستورية على أنه " يتم تعيين أعضاء المحكمة الدستورية تباعا من طرف مجلس نواب الشعب والمجلس الأعلى للقضاء ورئيس الجمهورية، وفقا للشروط المنصوص عليها بالفصلين 8 و9 من هذا القانون مع السعي إلى احترام مبدأ التناسف".

كما ينص الفصل 11 من القانون الأساسي عدد 50 لسنة 2015 المؤرخ في 3 ديسمبر 2015 المتعلق بالمحكمة الدستورية: " يعين مجلس نواب الشعب أربعة أعضاء طبقا لما يلي:

لكل كتلة نيابية داخل مجلس نواب الشعب، أو لكل مجموعة نواب غير منتمين للكتل النيابية يساوي عددهم أو يفوق الحد الأدنى اللازم لتشكيل كتلة نيابية، الحق في ترشيح أربعة أسماء على الجلسة العامة، على أن يكون ثلاثة منهم من المختصين في القانون.

ينتخب مجلس نواب الشعب الأعضاء الأربعة بالاقتراع السري وبأغلبية الثلثين من أعضائه فإن لم يحرز العدد الكافي من المرشحين الأغلبية المطلوبة بعد ثلاث دورات متتالية يفتح باب الترشيح مجددا لتقديم عدد جديد من المرشحين بحسب ما تبقى من نقص مع مراعاة الاختصاص في القانون من عدمه.

وفي صورة التساوي في عدد الأصوات المتحصل عليها، يصرح بفوز الأكبر سنًا.

هذا، وفي إطار استكمال انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية قرر مكتب المجلس في اجتماعه المنعقد بتاريخ 10 ماي 2018 فتح باب الترشيحات لعضوية المحكمة الدستورية، وبعد الاطلاع على نتائج أعمال اللجنة الانتخابية بخصوص فرز ترشيحات الكتل النيابية لعضوية المحكمة الدستورية، قرر مكتب المجلس في اجتماعه المنعقد بتاريخ 31 ماي 2018 إعادة فتح باب الترشيحات لعضوية المحكمة الدستورية.

وعلى هذا الأساس، سينقسم التقرير الى جزئين:

- **الجزء الأول:** حوصلة لأعمال اللجنة خلال الاجل الاول لفتح باب الترشيحات.
- **الجزء الثاني:** حوصلة لأعمال اللجنة خلال الاجل الثاني المتعلق باعادة فتح باب الترشيحات.

## 1) حوصلة لأعمال اللجنة خلال الاجل الاول:

قرر مكتب مجلس نواب الشعب في اجتماعه المنعقد بتاريخ 10 ماي 2018 فتح باب الترشيحات لعضوية المحكمة الدستورية وذلك تبعا لأحكام القانون الأساسي عدد 50 لسنة 2015 المؤرخ في 03 ديسمبر 2015 والمتعلق بالمحكمة الدستورية.

وقد تضمن قرار مكتب المجلس تحديد الجهات المخول لها الترشيح والمتمثلة في كل كتلة نيابية بمجلس نواب الشعب أو كل مجموعة نواب غير منتمين لكتل يبلغ عددهم على الأقل سبعة. بالإضافة الى العدد الأقصى للمرشحين بالنسبة لكل جهة ترشيح وذلك على أساس مرشحين اثنين من المختصين في القانون ومرشح واحد من المختصين في غير القانون.

كما حدد القرار جملة الشروط الواجب توفّرها في المرشحين والمضبوطة صلب أحكام الفصلين 8 و9<sup>1</sup> من القانون الأساسي المذكور آنفا. هذا بالإضافة الي ضبطه لروزنامة استكمال انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية، حيث تم تحديد آجال قبول الترشيحات من 14 الى 25 ماي 2018 على أن تتولى اللجنة الانتخابية فرز ملفات الترشيح خلال الفترة الممتدة من 28 الى 30 ماي 2018 مع تحديد تاريخ 05 جوان 2018 كموعد لانطلاق جلسات التصويت على المرشحين.

وعلى هذا الأساس عقدت اللجنة الانتخابية جلتين كانت الاولى يوم الثلاثاء 29 ماي 2018 خصصت لفرز ملفات ترشيحات الكتل النيابية لعضوية المحكمة الدستورية فيما انعقدت الثانية يوم الاربعاء 30 ماي 2018 خصصت للمصادقة على تقرير اللجنة وفي ما يلي جدول بياني يتضمن حوصلة لترشيحات الكتل النيابية:

## قائمة الترشيحات السابقة

ع/ر	اسم ولقب المرشح	الكتل المرشحة	السنة	الملاحظات
1	العياشي بن أحمد الهمامي	- الإتحاد الوطني الحر - الجبهة الشعبية - الكتلة الديمقراطية	مختص في القانون	- ملف مقبول سابقا - تمت إعادة ترشيحه من نفس الكتل المرشحة خلال الدورة الفارطة.
2	عبد اللطيف بوعزيزي	- كتلة حركة النهضة	غير مختص في القانون	- ملف مقبول سابقا - تمت إعادة ترشيحه من نفس الكتلة المرشحة خلال الدورة الفارطة.

(<sup>1</sup>) **الفصل 8** - يشترط في عضو المحكمة الدستورية أن يكون :

- حاملا للجنسية التونسية منذ ما لا يقل عن خمس سنوات،
- بالغا من العمر خمسة وأربعين سنة على الأقل،
- له خبرة لا تقل عن عشرين سنة،
- من ذوي الكفاءة والاستقلالية والحياد والنزاهة،
- ألا يكون قد تحمّل مسؤولية حزبية مركزية أو جهوية أو محلية، أو كان مرشح حزب أو ائتلاف لانتخابات رئاسية أو تشريعية أو محلية خلال عشر سنوات قبل تعيينه في المحكمة الدستورية،
- متمنعا بالحقوق المدنية و السياسية،
- ممن لم يتعرّضوا لعقوبة تاديبية،
- نقي السوابق العدلية في الجرائم القصدية.

**الفصل 9** - يشترط في العضو المختص في القانون أن يكون:

- من المدرسين الباحثين التابعين للجامعات منذ عشرين سنة على الأقل برتبة أستاذ تعليم عالي،
- أو قاضيا مباشرا للقضاء منذ عشرين سنة على الأقل ومنتميا إلى أعلى رتبة،
- أو محاميا مباشرا للمحاماة منذ عشرين سنة على الأقل مرسما بجدول المحامين لدى التعقيب،
- أو من ذوي التجربة في الميدان القانوني منذ عشرين سنة على الأقل بشرط أن يكون حاملا لشهادة الدكتوراه في القانون أو ما يعادلها.
- ويشترط في العضو من غير المختصين في القانون أن يكون حاملا لشهادة الدكتوراه أو ما يعادلها.

3	شكري مبخوت	- الجبهة الشعبية	غير مختص في القانون	- ملف مقبول سابقا - تمت اعادة ترشيحه من نفس الكتلة المرشحة خلال الدورة الفارطة.
4	سناء بن عاشور	- الحرة لحركة مشروع تونس - الكتلة الوطنية - الجبهة الشعبية	مختص في القانون	- ملف مقبول سابقا - تمت اعادة ترشيحها من كتلة الجبهة الشعبية و الكتلة الوطنية.
5	زهير بن تنفوس	- الحرة لحركة مشروع تونس	مختص في القانون	- ملف مقبول سابقا - تم ترشيحه خلال هذه الدورة من الكتلة الوطنية.

### قائمة الترشيحات الجديدة

6	محمد العادل كعيش	- كتلة حركة نداء تونس	مختص في القانون	<u>ملف ترشيح جديد</u>
7	عبد الرحمان كريم	- الحرة لحركة مشروع تونس	مختص في القانون	<u>ملف ترشيح جديد</u>
8	عبد الرزاق المختار	- كتلة حركة النهضة	مختص في القانون	<u>ملف ترشيح جديد</u>
9	منية العلمي	- الكتلة الوطنية	غير مختص في القانون	<u>ملف ترشيح جديد</u>
10	ماهر كريشان		مختص في القانون	
11	كمال العياري	- كتلة الولاء للوطن	مختص في القانون	<u>ملفات ترشيح جديدة</u>
12	محمد الفاضل الطرودي		غير مختص في القانون	

وبعد الاطلاع على جملة الوثائق المضمنة بملفات الترشيح، انتهت اللجنة الى قبول 06 ملفات من جملة 12 ملف ورفض 06 ملفات لعدم استقائها للشروط المنصوص عليها بقرار فتح باب الترشيحات.

### ➤ قائمة اسمية في المرشحين المرفوضين:

ع/ر	اسم ولقب المرشح	الصفة	اسباب الرفض
01	محمد العادل كعيش	مختص في القانون	- نقص نسخة من الشهادة العلمية المطابقة للأصل
02	زهير بن تنفوس	مختص في القانون	- نقص التصريح على الشرف معرف بالإمضاء
03	منية العلمي	غير مختص في القانون	- غياب شرط الخبرة المطلوبة
04	ماهر كريشان	مختص في القانون	- نقص شهادة تفيد المباشرة
05	كمال العياري	مختص في القانون	- ملف منقوص من أغلب الوثائق المطلوبة ما عدى مكتوب ترشيح وسيرة ذاتية ونسخة من التصريح على الشرف عوض أصل التصريح معرف بالإمضاء.
06	محمد الفاضل الطرودي	غير مختص في القانون	- تقديم نسخة من التصريح على الشرف عوض أصل التصريح معرف بالإمضاء. - تقديم شهادة علمية غير مطابقة للأصل.

### ➤ قائمة اسمية في المرشحين المقبولين:

وفي ما يلي قائمة اسمية في المترشحين المقبولين مقسمة الى مختصين في القانون وغير المختصين في القانون مرتبة ترتيبا ابجديا حسب اسم المرشح<sup>2</sup>.

#### ■ المختصين في القانون:

- العياشي الهمامي،
- سناء بن عاشور،
- عبد الرحمان كريم،
- عبد الرزاق المختار.

#### ■ غير المختصين في القانون:

- شكري المبخوت،
- عبد اللطيف بوعزيزي.

<sup>2</sup> حسب ما نص على ذلك قرار رئيس مجلس نواب الشعب حول فتح باب الترشيحات لعضوية المحكمة الدستورية

هذا، وقد احوالت اللجنة الانتخابية تقريرها حول اعادة فتح باب ترشيحات الكتل النيابية

لعضوية المحكمة الدستورية الى مكتب المجلس بتاريخ 30 ماي 2018.

## 2) حوصلة لأعمال اللجنة خلال الاجل الثاني المتعلق بإعادة فتح باب الترشيحات:

في اطار استكمال مسار انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية، وبعد الاطلاع على تقرير اللجنة في خصوص فرز ترشيحات الكتل النيابية لعضوية المحكمة الدستورية، وتفاعلا مع الطلبات الواردة من عدد من الكتل، قرر مكتب المجلس في اجتماعه المنعقد بتاريخ 31 ماي 2018 اعادة فتح باب الترشيحات واستكمال الملفات لعضوية المحكمة الدستورية.

وقد حدد القرار آجال قبول الترشيحات من 4 الى 8 جوان 2018 على أن تتولى اللجنة الانتخابية اثر ذلك فرز ملفات الترشيح وإحالة تقريرها لمكتب المجلس مع تحديد تاريخ 26 جوان 2018 مبدئيا كموعدا لجلسة عامة انتخابية لأعضاء المحكمة الدستورية.

وعلى هذا الأساس عقدت اللجنة الانتخابية جلسة يوم الثلاثاء 19 جوان 2018 خصصت لفرز الملفات المتعلقة باستكمال ملفات ترشيحات الكتل النيابية لعضوية المحكمة الدستورية. وفي ما يلي جدول بياني يتضمن حوصلة لملفات ترشيحات الكتل النيابية البالغ عددها 07 وقرارات اللجنة بخصوصها.

المرجع	اسم ولقب المرشح	الكتل المرشحة	المصحة	الملاحظات / قرار اللجنة
1	محمد العادل كعيش	كتلة حركة نداء تونس	مختص في القانون	■ ملف مقبول بعد استكمال الوثيقة المطلوبة
2	ماهر كرشان	كتلة الولاء للوطن	مختص في القانون	■ ملف مقبول بعد استكمال الوثائق المطلوبة
3	كمال العياري		مختص في القانون	■ ملف مقبول بعد استكمال الوثائق المطلوبة
4	محمد الفاضل الطرودي		غير مختص في القانون	■ ملف مقبول بعد استكمال الوثائق المطلوبة

5	منية العلمي	الكتلة الوطنية	غير مختص في القانون	▪ ملف مقبول بعد استكمال الوثائق المطلوبة
6	سناء بن عاشور		مختص في القانون	▪ ملف مقبول سابقا
7	زهير بن تنفوس		مختص في القانون	▪ ملف مرفوض سابقا

وبذلك وبعد انتهاء فرز ملفات ترشيحات الكتل النيابية لعضوية المحكمة الدستورية خلال الاجلين الاول و الثاني، يصبح عدد المرشحين المقبولين كالتالي:

➤ قائمة اسمية في المرشحين المقبولين مقسمة الى مختصين في القانون وغير المختصين في القانون مرتبة ترتيبا ابجديا حسب اسم المرشح.

#### ❖ المختصين في القانون:

- العياشي الهمامي،
- سناء بن عاشور،
- عبد الرحمان كريم،
- عبد الرزاق المختار،
- كمال العياري،
- ماهر كريشان،
- محمد العادل كعنيش.

#### ❖ غير المختصين في القانون:

- شكري المبخوت،
- عبد اللطيف بوعزيزي،
- محمد الفاضل الطرودي
- منية العلمي.

<sup>3</sup> حسب ما نص على ذلك قرار رئيس مجلس نواب الشعب حول فتح باب الترشيحات لعضوية المحكمة الدستورية



وفي ختام هذا التقرير يتجه التذكير بأحكام الفقرتين الثالثة والرابعة من الفصل 11 من القانون الأساسي عدد 50 لسنة 2015 المؤرخ في 3 ديسمبر 2015 المتعلق بالمحكمة الدستورية واللتين تنصين على ما يلي: "ينتخب مجلس نواب الشعب الأعضاء الأربعة بالاقتراع السري وبأغلبية الثلثين من أعضائه فإن لم يحرز العدد الكافي من المرشحين الأغلبية المطلوبة بعد ثلاث دورات متتالية يفتح باب الترشيح مجددا لتقديم عدد جديد من المرشحين بحسب ما تبقى من نقص مع مراعاة الاختصاص في القانون من عدمه.

وفي صورة التساوي في عدد الأصوات المتحصل عليها، يصرح بفوز الأكبر سنًا."

## II . قرار اللجنة:

صادقت اللجنة بتاريخ 19 جوان 2018 بإجماع الحاضرين على تقريرها النهائي بخصوص نتائج أعمالها حول ترشيحات الكتل النيابية لعضوية المحكمة الدستورية المشار إليها آنفا وقررت رفع قائمة المقبولين إلى الجلسة العامة ( قائمة مصاحبة).

المقررة المساعدة

هالة عمران

رئيس اللجنة

طارق الفتيتي

قائمة اسمية في المرشحين المقبولين مقسمة الى مختصين في القانون وغير المختصين في القانون مرتبة ترتيبا اجديا حسب اسم المرشح.

#### ❖ المختصين في القانون:

- العياشي الهمامي،
- سناء بن عاشور،
- عبد الرحمان كريم،
- عبد الرزاق المختار،
- كمال العياري،
- ماهر كريشان،
- محمد العادل كعنيش.

#### ❖ غير المختصين في القانون:

- شكري المبخوت،
- عبد اللطيف بوعزيزي،
- محمد الفاضل الطرودي،
- منية العلمي.

<sup>4</sup> حسب ما نص على ذلك قرار رئيس مجلس نواب الشعب حول فتح باب الترشيحات لعضوية المحكمة الدستورية